تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والآليات المقترحة للمواءمة في المناطق المحررة

أ. د. عبد العزيز الدغيم
أستاذ دكتور، رئيس جامعة حلب في المناطق المحررة
أ. د. عبد الله حمادة
أستاذ دكتور، عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب في المناطق المحررة
حسن العكل
باحث ماجستير في الإدارة العامة

مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة دورية نصف سنوية محكمة

المجلد ٢ - العدد الأول - ٢٠٢٢م

تصدر عن مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

مؤسسة تعليم بلا حدود/مداد

مجلة تبيان للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلّة علميّة دورية محكّمة، تصدر عن مركز مداد للبحوث والدراسات التربوية، وتُعنى بنشر الدراسات في العلوم التربوية والنفسية ودراسات علم الاجتماع، التي تتميّز بالأصالة والمعاصرة والجديّة، كما تُسهم في تطوير الحقل المعرفي موضوع الاختصاص. تصدر المجلة إلكترونياً كل ستة أشهر.

رئيس التحرير

الدكتور فواز العواد

هيئة التحرير

د. سهاد الملّي، د. عبد المهيمن الديرشوي، د. سهام عبد العزيز، د. عمر شحادي

المشرف العلمي

محمد مصطفى

المشرف الإداري

عثمان عوض

الرقم التسلسلي المعياري الدولي

ISSN: 2757-9891

موقع المجلة

tibyanjournal.com

مركز مداد للدراسات والبحوث التربوية

مؤسسة بحثية مستقلة، تختص بالدراسات والاستشارات التربوية والنفسية والتنموية، وقضايا التعافي المجتمعي المرتبطة بالتربية والتعليم، وتعمل على رفد الحكومات والمنظمات والجهات الفاعلة بالدراسات والاستشارات والمشاريع التي يمكن الاعتماد عليها لوضع خطط مستقبلية بناءة، وتعد مؤسسة تعليم بلا حدود/ مداد هي المؤسسة الأم للمركز.

موقع المركز

midadcenter.com

المحتوى	الصفحة

مقدمة العدد ٩

رئيس التحرير

تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والآليات المقترحة للمواءمة في المناطق المحررة ١٠

أ. د. عبد العزيز الدغيم، أ. د. عبد الله حمادة، حسن العكل

دور جامعات الشمال السوري في دعم حقوق الطلبة المعوقين في التعليم الجامعي و اتجاهات الطلبة المعوقين نحوها ٤١

د. عماد برق، د. عبد الحي المحمود

مدى تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة دراسة تطبيقية على جامعة حلب في المناطق المحررة ٨٤

د. عبد الحكيم المصري

تقييم مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في جامعة حلب في المناطق المحررة من وجهة نظر الطلبة ١١٦

د. مالك السليمان، د. حمد الخلف

المناخ الأسري لدى المراهقين فاقدي الأب في ضوء بعض المتغيرات؛ دراسة ميدانية على عينة من المراهقين فاقدي الأب المقيمين في مخيمات أطمة للنازحين ١٤٦

د. رنيم اليوسفي، منير الشيخ حمود

جودة الأسئلة الامتحانية في ظل الأزمات في جامعات الشمال السوري ١٨٠

د. عبد الحليم المحمود، د. محمد زيدان، د. خالد جمو

أسلوب النهي ودلالاته التربوية في القرآن الكريم ٢١٤

د. عبد الكريم الحداد

أسلوبا التعلم السطحي والعميق وعلاقتهما بالتجول العقلي العفوي والمتعمّد لدى عينة من طلبة كلية التربية في جامعة حلب في المناطق المحررة ٢٣١

عماد الددو

معايير النشر في المجلة

١. يجب أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، والتوصيف الأكاديمي والمنصب الوظيفي، والعنوان، والبريد الإلكتروني، وتاريخ البحث. إضافة إلى اسم الباحث، وتوصيفه الأكاديمي، ومنصبه الوظيفي باللغتين الإنكليزية والتركية.

٢. من أجل ضمان سرية عملية التحكيم، يجب عدم ذكر اسم الباحث أو الباحثين في صلب البحث، أو ذكر أية إشارات تكشف عن أشخاصهم، وعند رغبة الباحث أو الباحثين في تقديم الشكر لمن أسهم أو ساعد في إنجاز البحث، فيكون ذلك في صفحة مستقلة.

٣. تقديم ثلاثة ملخصات للبحث؛ باللغات العربية والإنكليزية والتركية، بحد أقصى (١٥٠) كلمة لكل منها، ويكون كل ملخص في صفحة مستقلة، على أن يحتوي الملخص على عنوان البحث، وخمس كلمات مفتاحية، وبدون ذكر أسماء أو بيانات الباحثين.

٤. لا تتجاوز عدد صفحات البحث بأي حال (٣٠ صفحة)، بما في ذلك المراجع، والجداول، والأشكال، باستثناء الملاحق.

٥. أنماط الكتابة وصيغها تكون كالتالي: مقاس الصفحة (A4)، وبتباعد أسطر بقدر (١,٥)، وبهوامش (٢ سم كحد أدنى) لكل من أعلى وأسفل وجانبي الصفحة، (شاملة الهوامش، والمراجع، والمقتطفات، والجداول، والملاحق).

٦. نمط الكتابة:

- للغة العربية: Traditional Arabic حجم الخط ١٤
- للغة الإنجليزية: Times New Roman حجم الخط ١٤

٧. في حال استخدم الباحث أداة من أدوات جمع البيانات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة، ترفق في طلب النشر.

٨. تعمل المجلة على تأصيل منهج البحث العملي، وتؤكد بأن البحوث المرسلة يجب أن تتكون من الأجزاء الآتية:

مقدمة البحث، مشكلة البحث، أسئلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، محددات البحث، التعريف بالمصطلحات، الدراسات السابقة، منهجية البحث، الإطار النظري والعملي (إن وجد)، عرض النتائج، مناقشة النتائج، التوصيات والمقترحات.

٩. توثيق المراجع والمصادر، سواء داخل البحث أم في قائمة المراجع، وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية، سواء أكانت عربية أم أجنبية.

(American psychological Association 7th Edition) (APA7)

تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والآليات المقترحة للمواءمة في المناطق المحررة

أ. د. عبد العزيز الدغيم
أستاذ دكتور، رئيس جامعة حلب في المناطق المحررة
أ. د. عبد الله حمادة
أستاذ دكتور، عميد كلية الاقتصاد في جامعة حلب في المناطق المحررة
حسن العكل
باحث ماجستير في الإدارة العامة،

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث ركزنا على عرض آراء المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات في مخرجات التعليم العالي، وآراء خريجي الجامعات بمتطلبات هذه المؤسسات من مخرجات التعليم العالي، تكونت عينة البحث من ٤٦ شخص من مؤسسات سوق العمل و١١١ خريج من مؤسسات التعليم العالي، واستخدم الباحثون الاستبانة كأداة للبحث.

توصل البحث إلى أهم النتائج التالية: قسمت مؤسسات سوق العمل مشكلات الفجوة إلى مشكلات خاصة بالخريج (المحور الأول) بدرجة متوسطة وغير معنوية، مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي (المحور الثالث) بدرجة كبيرة معنوية، ومشكلات خاصة بقطاعهم (المحور الثاني) بدرجة كبيرة ومعنوية. كما قسم الخريجون مشكلات الفجوة إلى مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي (المحور الأول) بدرجة كبيرة معنوية، ومشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل (المحور الثاني) بدرجة كبيرة معنوية.

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مؤسسات التعليم العالي، أي هنالك توافق بين آراء مؤسسات سوق العمل وآراء الخريجون على وجود مشكلات مؤسسات التعليم العالي بدرجة كبيرة.

توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات قطاع الأعمال، أي ليس هنالك توافق بين آراء مؤسسات سوق العمل وآراء الخريجين على وجود مشكلات قطاع الأعمال.

أهم التوصيات التي توصل إليها البحث؛ مراجعة محتويات البرامج والمناهج التعليمية في الجامعات الموجودة في المناطق المحررة وتطويرها، في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية التي تنشدها مؤسسات سوق العمل، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية. والتقييم المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة من أجل مواكبة متطلبات التنمية والعمل على رفع الإنتاجية وتحسين الأداء.

الكلمات المفتاحية: الفجوة، التعليم العالي، مخرجات التعليم، سوق العمل، كفاءة التعليم.

Identifying the Gap between Higher Education Outputs and Requirements of the Labor Market, and the Mechanisms Proposed to Achieve Harmonization in the Liberated Areas

Abdulaziz Al-Dogheim
Professor, President of Aleppo University at the Liberated Areas
Abdullah Hammadi, Professor, Dean of the Faculty of Economy/Aleppo Universsity at the Liberated Areas
Hasan Alakel, M.A. Researcher

Abstract:

The research aims at identifying the gap between Higher Education outputs and the requirements of the labor market, and recognizing the mechanisms proposed to achieve harmonization in the Liberated Areas. The analytical descriptive approach is applied to a sample of 46 persons engaged in corporations of the labor market and 111 graduates of the higher study institutes. The scholars used a questionnaire as a study tool that proved fair and consistent.

The research comes out with the following results: the corporations of the labor market divided the problems of the gap into problems related to the graduate (1st axis) to an average and non-significant degree problems related to the higher education institutions (3rd axis) to a large and significant degree, and problems specially related to their sector (2nd axis) to a large and significant degree. The graduates, in turn, divided the problems of the gap into problems related to the institutes of higher education (2st axis) to a large and significant degree, and problems related to the corporations of the labor market (2nd axis) to a large and significant degree.

There are, however, statistically significant disparities between the average of the graduates' points of view and that of the corporations of the labor market in terms of problems related to the labor sector**.**

Key Words: gap – higher education – education outputs – labor market – efficiency of education – graduates.

Yükseköğretim Çıktıları ve İşgücü Piyasasının Gereksinimleri Arasındaki Açığın Belirlenmesi ve Kurtarılmış Bölgelerde Uyumlaştırma için Önerilen Mekanizmalar

Abdulaziz ed-Değîm
Profesör Doktor
Kurtarılmış Bölgelerdeki Halep Üniversitesi Rektörü

ABDULLAH HAMMADEH
Profesör Doktor
Kurtarılmış Bölgelerdeki Halep Üniversitesi İktisat Fakültesi Dekanı

HASAN ALAKEL
Kamu Yönetimi Yüksek Lisans Öğrencisi

Özet

Bu araştırma, yükseköğretim çıktıları ile işgücü piyasasının gereksinimleri arasındaki açığı ve Kurtarılmış Bölgelerde uyumlaştırma için önerilen mekanizmaları belirlemeyi amaçlamaktadır. Araştırmada niteleyici analitik yöntem kullanılmıştır ve araştırma örneklemini işgücü piyasası kurumlarından 46 kişi ile yükseköğretim mezunu 111 kişi oluşturmuştur. Araştırmacılar geçerliliği ve güvenilirliğini doğruladıkları bir anketi araştırma aracı olarak kullanmışlardır.

Araştırmanı başlıca sonuçları aşağıdaki gibidir:

İşgücü piyasası kurumları, açığın sorunlarını, orta düzeyde mezunlarla ilgili sorunlar (birinci eksen), önemli ve anlamlı düzeyde yükseköğretim kurumlarına özgü sorunlar (üçüncü eksen) ve önemli ve anlamlı bir düzeyde kendi sektörlerine özel (ikinci eksen) sorunlar olmak üzere üçe ayırmıştır. Mezunlar ise açığın sorunlarını önemli ve anlamlı ölçüde yükseköğretim kurumlarıyla ilgili sorunlar (birinci eksen), önemli ve anlamlı ölçüde işgücü piyasası kurumlarına özgü sorunlar (ikinci eksen) olarak ikiye ayırmışlardır.

Mezunların ortalama görüşleri ile işgücü piyasası kurumlarının ortalama görüşleri arasında yükseköğretim kurumlarının sorunlarına ilişkin istatistiksel açıdan anlamlı bir fark bulunmamaktadır. Mezunların ortalama görüşleri ile işgücü piyasası kurumlarının iş sektörünün sorunlarına ilişkin ortalama görüşleri arasında ise istatistiksel olarak anlamlı, önemli farklılıklar bulunmaktadır.

Anahtar Kelimeler: Açık, Yükseköğretim, Eğitim Çıktıları, İşgücü Piyasası, Eğitim Verimliliği, Mezunlar.

المقدمة:

يعد موضوع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من المواضيع الهامة التي تشغل أصحاب القرار؛ لما لها من أهمية اقتصادية وخاصة الحد من البطالة، ولا شك أنه توجد علاقة وثيقة بين التعليم وسوق العمل، تضبط هذه العلاقة سياسة العرض والطلب في السوق، وإذا ما رُبِطَتْ سياسات التعليم بشكل ممنهج مع الاقتصاد وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سوف يعمل، دون شك، على سدّ الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبالتالي الحد من البطالة. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن التعليم يلعب دوراً محورياً في تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن للتعليم دوراً أساسياً في تلبية احتياجات المجتمع وزيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع المنتجات، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة. وتزداد أهمية التعليم في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم، وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم وفقاً للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

تسعى مؤسسّات التّعليم العالي في الشمال السوري إلى توفير معظم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في المناطق المحررة، لكنّها لم تستطع تحقيق الانسجام بين مخرجات التّعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وذلك بسبب عدم وجود خطة احتياجات لسوق العمل يتم بموجبها تخريج المطلوب حسب الاختصاص، فنجم عن ذلك تنامي ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، مما دفع بعض خريجي الجامعات في المناطق المحررة لتشكيل اتحاد سموه اتحاد خريجي الجامعات في المناطق المحررة، من أهدافه التواصل مع المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات لتأمين فرص عمل لهم. (تقرير تلفزيون سوريا، ٢٠٢٢) و(منسقو الاستجابة السريعة، ٢٠٢١).

والتعليم العالي أحد أهم القطاعات صاحبة الدور الرئيس في جودة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية، والتساؤل الأساسي: ماهي السياسات والاستراتيجيات والآليات اللازمة من أجل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؟

مشكلة البحث:

من خلال اطّلاعنا على احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة وطّلاعنا على بعض الدراسات مثل: الصمدي (٢٠١٦)، وداغر وآخرون، (٢٠١٦) وجدنا عدم ملاءمة مخرجات المؤسسات التعليمة مع متطلبات سوق العمل يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة، من أبرزها:

١- بقاء أعداد كبيرة من المتعلمين يعانون البطالة والفراغ، والسبب الرئيس لهذا يعود إلى الخلل المشترك، سواء في مخرجات التعليم أو في سوق العمل.

٢- عدم تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الفنية الضرورية لتحسين الانتاج وزيادة القدرة التنافسية يعرّض القطاعات الإنتاجية للكثير من الخسارات؛ نتيجة اعتمادها على الأيدي العاملة غير الفعالة قليلة الكفاءة في تلبية احتياجاتها.

يمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات الآتية:

١- ما مدى ملاءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في المناطق المحررة؟

٢- ما الآلية المقترحة لردم الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المناطق المحررة؟

٣- هل توجد فرص لإصلاح مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية بحثنا من خلال تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة وتسليط الضوء على الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتتمثل الأهمية العملية للبحث فيما يقدمه من آلية مقترحة يمكن أن تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة؛ لتحقيق التكامل بين المخرجات التعليمية للجامعات واحتياجات سوق العمل، وتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات سوق العمل في إصلاح المؤسسات التعليمية في المناطق المحررة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- وصف وتحليل وتحديد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل من خلال تحليل واقع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل في المناطق المحررة.
- تحديد آليات التواصل بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي للحد من الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- اقتراح آليات لردم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل والقيمة المتوسطة لمشكلات (الخريجين، قطاع الأعمال، مؤسسات التعليم العالي) من وجهة نظر قطاع الأعمال.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين والقيمة المتوسطة لمشكلات (مؤسسات التعليم العالي، قطاع الأعمال) من وجهة نظر الخريجين.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات مؤسسات التعليم العالي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات قطاع الأعمال.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: زمن تطبيق البحث خلال عام ٢٠٢١.

الحدود المكانية: مكان تطبيق مجتمع مدينة إعزاز.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصـــفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات ميدانياً وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

مصطلحات البحث:

مخرجات التعليم العالي:

هي العبارات الدقيقة التي تصـــف ما هو متوقع أن يحصـــل عليه خريجو التعليم العالي من معرفة وقدرات ومهارات خلال دراسته الجامعية وعند التخرج.

متطلبات سوق العمل:

الحد الأدنى من المهارات التي يحتاجها ســـوق العمل، وهي أشـــياء متفق عليها ولا تتغير مهما اختلف تخصص أو نوعية الخريج.

مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:

انسجام مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل يعزز رسالة التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصـــل في الســـوق، وتوفير الكفاءات والخبرات والقدرات الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى مؤسسات قطاع الأعمال حول أهمية الخريج في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، وليس في الكسب المادي المجرد.

سوق العمل:

جميع الوظائف المتاحة للقطاع العام والقطاع الخاص ومؤســـســـات المجتمع المدني المطلوب تلبية احتياجاتها من الكوادر المؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتلاءم مع تخصصاتهم ومع الفرص المتاحة.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تركز على تحليل واقع خريجي الجامعات وتحليل آراء مؤسسات سوق العمل بمستويات الخريجين، ومن بينها:

دراسة بوكابوس، مريم (٢٠٢٠) بعنوان: إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل بالجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل بالجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، وتسلط الضوء على أهم البرامج والأجهزة التي سطرتها الدولة من أجل الحد من ظاهرة بطالة خريجي الجامعات. خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها ضرورة وضع مخطط تنموي شامل يمس جميع القطاعات في الجزائر وخارج الجزائر من أجل خلق مناصب عمل دائمة ومنتجة.

دراسة الشبتي، إيناس (٢٠٢٠) بعنوان: دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية.

دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة القصيم، تكوّن مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية في الجامعة، وتكوّنت العينة من عدد (٨٠) شخصاً من القيادات الإدارية، اختيروا بالطريقة العمدية. توّصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها:

أولاً: جودة المستوى النوعي للخريجين، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع، الاستشارية العلمية، المشاريع العلمية، والندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة والتي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة ومتوافقة أيضاً مع رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً: تسهم الجامعات السعودية في تحقيق مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر القيادات الإدارية في جامعة القصيم.

ثالثاً: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة إجابات القيادات الإدارية في جامعة القصيم تبعاً لمتغير الجنس في محاور جودة الاستشارات العلمية، وجودة المشاريع العلمية، وجودة البحث العلمي، والمستوى الكلي.

وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل

المناسبة لتخصصاتهم، وضرورة اهتمام الجامعة بالتحسين المستمر لمجالات جودة التعليم، والسعي لمعالجة نقاط الضعف المكتشَفة، وتنمية نقاط القوة بما يحقق التقدم العلمي المستمر.

دراسة باناعمة، فوزية (٢٠١٩) بعنوان: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة تحليلية.

هدفت إلى وصف وتحليل المواءمة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، قامت بتحليل واقع مخرجات التعليم الجامعي في السعودية وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة مع سوق العمل، ومعرفة أهم المبادرات لسد الفجوة، وخلصت إلى تحديد أهم التخصصات الجامعية التي تتوافق مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دراسة الصمادي، هشام (٢٠١٦) بعنوان: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن، واستخدمت الاستبانة على عينة مكونة من (١٨٠) خريجاً، أشارت النتائج إلى أن أسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل المحلي كانت عالية من وجهة نظر أفراد العينة، وأشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود فروق في أسباب عدم المواءمة تعزى لمتغير الجنس في حين ظهرت فروق تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وكانت لصالح حمَلة الدكتوراه. وقد أوصى البحث بعدد من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تطوير برامج الدراسات العليا متوافقة مع متطلبات سوق العمل الأردنية، والعمل على تعزيز دور الهيئات المسؤولة عن البحث العلمي في إجراء البحوث والدراسات الخاصة بتطوير برامج التعليم العالي.

دراسة كيطان، وآخرون (٢٠١٦) بعنوان: دراسة تجريبية لتقييم الفجوة بين تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل.

هدفت إلى وصف مشكلة عدم المواءمة وتحليلها وتشخيصها، وتحديد الكفاءات والمهارات، وضبط نوعية مخرجات نظام التعليم، وضبط سقف توقعات أصحاب العمل، الأول: مدى تحقق آراء الخريجين، والثاني: علاقة مخرجات البرنامج ومستويات مدى تحققها في المناهج التعليمية لقسم الهندسة الميكانيكية، والثالث: عرض للكفايات والمهارات المكتسبة للطلبة وطرق قياسها. ومما يدعو للاهتمام أن كلاً من العاملين في سوق العمل والعاملين المحتملين يعدّون ما اكتسبوه من مخرجات التعلم أقل مما كان متوقعاً، وكانت

النتائج والتوصيات تؤكد ضرورة توفير الدعم والتشجيع للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل، وضرورة الاهتمام بالجودة لنوعية الطلاب ومخرجات التعليم.

دراسة داغر، وآخرون (٢٠١٦) بعنوان: درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل.

هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن؛ للمساهمة في اقترا ح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل. وتكوّنت عيّنة الدراسة من (٣٨٠) فرداً من إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي (سوق العمل)، أظهرت نتائج الدّراسة أن تقدير أفراد عينة الدّراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل كان متوسطاً، كما أظهرت عدم وجود فروق دالّة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريّي مؤسسات المجتمع المحلي لكلّ محورٍ وفق متغيّر (نوع الوظيفة). وتوصّلت الدّراسة إلى اقتراح حلول تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي في الأردن، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

دراسة سيد علي (٢٠٠٩) بعنوان: دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل.

عرض فيها واقع التعليم التقني والمهني في الوطن العربي ومتطلبات سوق العمل، والخطوات الواجب اتخاذها لردم الفجوة بين مخرجات التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل، وتوصل إلى بعض النتائج مثل: عدم وجود رؤية عربية موحدة للتحديات التي تواجه أنظمة التعليم والتدريب، عدم وجود دراسات واقعية ومتكاملة لحالة أسواق العمل العربية ومتطلباتها من العمالة المؤهلة والماهرة، سواء على المدى القريب أم البعيد. جهود التدريب لاتزال مبعثرة، وتتفاوت نظمها وطاقتها وتخصصاتها ومناهجها بين البلدان العربية. وخلص إلى بعض التوصيات، مثل: تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوى الشركات والمصانع أم على المستوى الفردي؛ لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين لاحتياجات سوق العمل بما يتمشى مع المستويات العالمية للجدارة والمهارة.

يلاحظ على الدراسات السابقة ما يلي:

جميع الدراسات السابقة اتفقت على أهمية مواءمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وأن هناك توجهات مشتركة في ضعف مخرجات التعليم عن متطلبات سوق العمل، وهذا ما يتفق مع هذا البحث.

مازال الاهتمام بمخرجات الجامعات في المناطق المحررة في مراحله الأولى، ولا توجد دراسات في هذا المجال في المناطق المحررة، على حد علم الباحثين، وهذا ما يميز البحث الحالي؛ لأنه يتناول تحديد الفجوة بين مخرجات الجامعات الوليدة حديثاً في المناطق المحررة وبين متطلبات سوق العمل غير المستقر، في ظل ظروف الأزمة السورية وفي ظل كورونا.

الإطار النظري

مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة:

يعاني التعليم في المناطق المحررة من خلل يجعله غير قادر على سد حاجة سوق العمل، ويجب علينا جميعاً طلاباً وأساتذة وإداريين ومسؤولين العملُ على التنسيق معاً، ووضع الخطط الاستراتيجية والعمل على تنفيذها بما يضمن سد حاجة سوق العمل من الخريجين، وبالتالي تطوير المجتمع الذي يعود بالرفاهية لجميع أفراده ويؤمّن الاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقضاء على الفقر والمجاعة والإرهاب ويعمل على توطيد السلم والسلام.

بدأ التعليم في سورية يواجه في الفترة الأخيرة بعض المستجدات التي تحتاج إلى إعادة النظر في مناهجه بمراحله الأولية والثانوية والجامعية جميعها، وكذلك التدريب أثناء الدراسة وبعدها، كي تقدم مؤسسات التعليم الخريج الذي يحظى بالقبول في سوق العمل.

بعض مشاكل مؤسسات التعليم في المناطق المحررة:

من خلال وجودنا في معظم مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة من عام ٢٠١٥، مدرسين وإداريين، ومن خلال اللقاءات التي أجريناها مع رؤساء بعض الجامعات، ووجودنا ضمن لجان مجلس التعليم العالي، يمكن أن نلخّص أهم المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة بالفقرات الآتية:

١- ضعف البنية التحتية من مخابر وتجهيزات ومكتبات وقاعات، وقلة الموارد المتاحة، وهذه كلها من المعوقات الأساسية التي يجب أن تدعم المؤسسات التعليمية وتعمل على تحسين مخرجاتها.

٢- وضع أعضاء هيئة التدريس وعدم تناسب أعدادهم مع حجم التوسع في المؤسسات التعليمية، وتدني مرتباتهم وعدم توفير الإمكانيات المادية لتحفيزهم للبحث العلمي، وغياب آلية التقييم الدوري لأعضاء هيئة التدريس، مما يؤثر على جودة الأداء للمؤسسات التعليمية وعلى تحسين مدخلات التعليم ومخرجاته.

٣- عدم وجود دراسات واقعية ومتكاملة في المناطق المحررة لحالة سوق العمل ومتطلباتها من الخريجين المؤهلين، سواء على المدى القريب أم البعيد.

٤- بعض المناهج التعليمية لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وهذه المؤسسات التعليمية ما تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها، ولا تتلاءم مع طبيعة العمل.

٥- الأساليب التقليدية في عملية التدريس وعدم ربطها بالوسائل المتقدمة والعصرية المتوفرة في سوق العمل، وطغيان الجانب النظري على الجانب العملي، بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم لا تقوم بالتدريب المناسب للطلاب وتأهيلهم للعمل.

٦- سياسة القبول الجامعي لم تكن ملبية لرغبات وطموحات الطلبة الملتحقين بها، وعدم مراعاة شروط التحاق الطلبة في التخصصات العلمية، لما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في المناطق المحررة.

٧- عدم وجود ميزانيات مخصصة للجامعات ومراكز التدريب التي تخدم المناهج والبرامج بما يحقق متطلبات سوق العمل ويساير التطور التكنولوجي.

٨- عزوف مؤسسات سوق العمل عن تقديم فرص تدريب كافية للطلاب، كالتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يمكّنهم من اكتساب مهارات فعلية على أرض الواقع وإكسابهم ثقافة احترام العمل.

لابد من العمل على إصلاح مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة، مع إعطاء أولوية لجذب مؤسسات سوق العمل ومشاركتها في إعداد سياسة واضحة للمؤسسات التعليمية، ونستطيع الاستفادة من

التجارب العديدة الناجحة، فكل دولة لها نجاحات مميزة جداً في عدد من التخصصات، ويترافق مع ذلك إصلاح شامل للمناهج، والبنى التحتية، ونظم التعليم، والتدريب.

عرض التميمي (٢٠٠٩) نماذج من تجارب مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل في رسم سياسات مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، كالتالي:

تشترك جميع الدول ذات التجارب الناجحة في مؤسسات التعليم العالي في أن دور الحكومة لا يتعدى التخطيط والإشراف والمشاركة في التمويل، ويتبع غالبية هذا النمط التعليمي إلى سوق العمل، وفيما يلي موجز عن كل تجربة:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

- المشاركة الواسعة لممثلي مؤسسات سوق العمل في تخطيط البرامج وإعدادها، وصياغة المناهج الدراسية والبرامج التدريبية.
- توفر مؤسسات سوق العمل فرصاً تدريبية للتلاميذ والمتدربين، والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم.

تجربة كندا:

- يشارك ممثلو مؤسسات سوق العمل مع مؤسسات التعليم العالي في تخطيط البرامج التعليمية والتدريبية وتحديد أهدافها بما يتلاءم واحتياجات المجتمع.
- لا يخلو مجلس إدارة مدرسة مهنية أو مركز تدريبي أو هيئة استشارية لإعداد برنامج أو مناهج من ممثلين للمؤسسات الخاصة ذات الصلة.

تجربة ألمانيا:

- قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير المؤشرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات من جهة والتعليم والتدريب من جهة أخرى، كما أن متطلبات التشغيل في مؤسسات أصحاب العمل تحدد الجانب النوعي لهذا التعليم والتدريب.

- يتولى القطاع الخاص تمويل التدريب في مواقع العمل. وتتولى مواقع العمل مسؤولية التدريب الميداني للمتدربين.
- الشراكة في رسم سياسة التعليم والتدريب المهني وتخطيط برامجه وتنفيذها.

تجربة السويد:

- مشاركة العديد من الشركات الصناعية في إتاحة الفرص لجعل مواقع العمل ميادين عملية لمشاريع التلاميذ والمتدربين.
- تنظيم دورات تدريبية توجيهية للطلاب لتشجيعهم على الانخراط في البرامج الفنية والمهنية التي سيلتحقون بها مستقبلاً.
- تقديم تسهيلات لبرامج التعليم الإضافي للمعلمين والمدربين لتوسيع معلوماتهم وتحديثها في مختلف الأمور ذات الصلة بالتقانات الحديثة والإنتاج.

تجربة اليابان:

- توفير أجهزة ومعدات لمراكز التعليم والتدريب المهني.
- تقديم خبرات رجال الأعمال في تطوير المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والمساهمة في تنفيذها.
- توفير فرص التدريب الميداني للطلاب والمتدربين في مواقع العمل.
- توفير حوافز اقتصادية للمتدربين من خلال اختيار المتميزين بإنجازاتهم وتوظيفهم.

أهم الجهود التي بذلت في المناطق المحررة لتحقيق مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل:

من خلال مراجعة ما ذكر أعلاه يمكن القول إن أهم الجهود التي قام بها مجلس التعليم العالي والجامعات الموجودة في المناطق المحررة لتحقيق مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، هي:

- ترخيص عدد من الجامعات الجديدة، ووضع قواعد اعتماديتها ومراقبة عملها، مثل: جامعة شام العالمية، جامعة باشاك شهير، جامعة المعالي، الجامعة الدولية للعلوم والنهضة.
- العمل على توزع هذه الجامعات المرخصة بشكل مدروس في المناطق المحررة حسب الحاجة والكثافة السكانية.
- دعم الجامعات بالأنظمة والقوانين والتشريعات اللازمة لتحسين العمل بها وتحقيق جودتها.
- العمل على إنشاء مشفى جامعي لزيادة جودة الكليات الطبية ومعاهدها.
- زيادة عدد كليات الهندسة الإنشائية والعلوم لتلبية حاجة المجتمع.
- إعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات، وذلك من خلال تقليص القبول في بعض الأقسام أو دمج أقسام قائمة أو فصل بعضها عن بعض أو إيقاف بعض الأقسام؛ وذلك استجابة لمعيار احتياجات سوق العمل.

ونظراً لحداثة العمل بهذه الإجراءات، فإنه يصعب الحكم على نتائجها في الوقت الحالي، إلا أننا سنتطرق في هذا البحث إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي في المناطق المحررة، وخاصة ما يتعلق بمدى نجاح تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

الإطار العملي (التحليل الإحصائي):

مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث كل المديرين في مؤسسات سوق العمل (القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)، بالإضافة إلى خريجي مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة من الاختصاصات كافة، قمنا في هذا البحث بأخذ عينة مؤلفة من ٤٦ شخصاً ممثلاً عن مؤسسات سوق العمل، وعينة مؤلفة من ١١١ خريجاً من مؤسسات التعليم العالي تواصل مع سوق العمل، وزعت عليهم الاستبانات في مدينة اعزاز.

أداة الدراسة:

الاستبانات:

الاستبانة الأولى: خاصة بمؤسسات سوق العمل

مكونة من ٩ عبارات، مقسمة إلى ثلاثة محاور،

المحور الأول: مشكلات خاصة بالخريج نفسه: عدم إتقان لغة أجنبية، عدم إتقان تقنيات الحاسب، عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي.

المحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل: عدم وجود قاعدة البيانات لمعرفة الاختصاصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، توفر أعداد كبيرة في الاختصاص نفسه.

المحور الثالث: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي: عدم الاستفادة المثلى من المعلومات والمهارات المكتسبة من الجامعة، وعدم القدرة على مواكبة التطورات في المستوى التقني لوسائل الإنتاج، الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل، وطريقة التدريس غير متوافقة مع التطورات الحاصلة في سوق العمل.

الاستبانة الثانية: خاصة بالخريجين

مكونة من ١١ عبارة، تم تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي: الجلسات العملية المقررة للمواد الدراسية لا تكسب الطالب المهارات التطبيقية التي يحتاجها في سوق العمل، المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه، الساعات المقررة للجلسات العملية غير مستغلة بشكل جيد، عدد الطلاب الكبير يؤثر على مستوى استفادة الطلبة من الجلسات النظرية والتطبيقية، عدم كفاءة الكادر التدريسي يؤثر على مستوى كفاءة الطلبة في اكتسابهم مهارات سوق العمل، عدم كفاءة التجهيزات المادية من مخابر ومواد أولية للدروس العملية يؤثر على مستوى إتقان مهارات سوق العمل، سياسة الاستيعاب الجامعي تضعف من كفاءة الجامعة في تأهيل الطلبة بشكل الأمثل.

المحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل: لا يوجد ارتباط بين الأجور وسنوات الدراسة، ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل، قلة المردود المادي للعمل في اختصاصك، عدم اعتماد معايير الكفاءة الحقيقة والإنجاز في الترقية وزيادة الأجور والحوافز.

استُخدم مقياس ليكرت الخماسي لعبارات الاستبانات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

صدق الأداة: عرضت الاستبانةين في صورتهما الأولية على محكمَين؛ لتقييم الأداة والتعديل عليها وفق أسلوب صدق المحكمين، واعتمدت تعديلاتهما ومعالجتها مع حذف بعض العبارات، ودمج بعضها الآخر، وإخراجها بصورتها النهائية.

درجات المشكلة: اعتمدت الدرجات التالية:

كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
[٤.٢ – ٥]	[٣.٤ – ٤.٢]	[٢.٦ – ٣.٤]	[١.٨ – ٢.٦]	[١–١.٨]

ثبات الأداة: للتأكد من ثبات أداة البحث قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس الاتساق الداخلي لاستبانة ممثلي مؤسسات سوق العمل، إذ بلغت قيمة الثبات الكلي ٠,٨٠٩ وهي قيمة جيدة في الثبات تصلح لإجراء الدراسة. أما قيمة معامل كرنباخ لقياس الاتساق الداخلي لاستبانة الخريجين، فبلغت قيمة الثبات الكلي ٠,٧٠ وهي قيمة جيدة في الثبات تصلح لإجراء الدراسة.

تحليل آراء قطاعات الأعمال:

نلاحظ من الشكل البياني رقم (١) أنه بلغ عدد المشاركين في استبانة مؤسسات سوق العمل ٤٦ مشاركاً، موزعة بالشكل الآتي: قطاع منظمات المجتمع المدني بنسبة ٦٥,٢٢ %، بينما القطاع الخاص بنسبة ٢١,٧٤ %، ونسبة القطاع العام ١٣,٠٤ %.

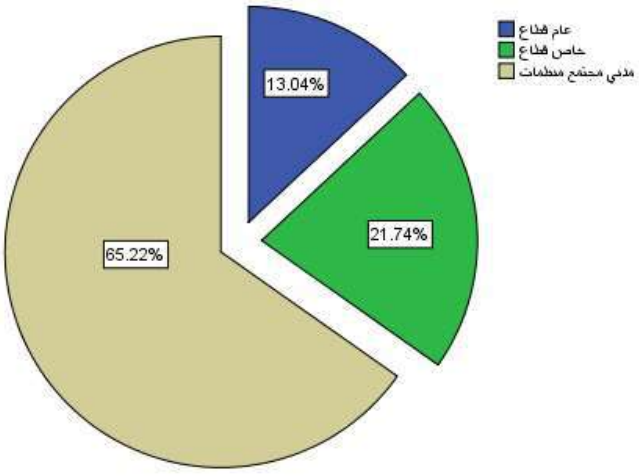

الشكل البياني رقم (١): التوزع النسبي لقطاع الأعمال

يعرض الجدول رقم (١) متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خريجي مؤسسات التعليم العالي بالقيمة ٣,٤٨ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، وإن أكبر قيمة كانت ٤,٢٢ لعبارة (الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي، ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل)، وإن أصغر قيمة تقييم كانت ٢,٩٨ لعبارة (عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي)، وهذه النتيجة متفقة مع دراسة منصور وعيسى (٢٠١٨) في غزة.

كما يبين الجدول رقم (١) متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خاصة بالخريج المحور الأول بالقيمة ٣,١٨ أي توجد مشكلات بدرجة متوسطة، متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خاصة بقطاعهم المحور الثاني بالقيمة ٣,٥٠ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بمشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي المحور الثالث بالقيمة ٣,٧١ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، وهذه النتيجة متفقة مع دراسة منصور وعيسى (٢٠١٨) في غزة.

الجدول رقم (١): آراء مؤسسات سوق العمل

المحاور والعبارات	Mean	Std. Error Mean	درجة المشكلة	Sig. (2-tailed)
عدم إتقان لغة أجنبية	٣.٢٨	٠.١٦١	متوسطة	٠.٠٨٥
عدم إتقان تقنيات الحاسب	٣.٢٦	٠.١٧١	متوسطة	٠.١٣٥
عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي	٢.٩٨	٠.١٨٣	متوسطة	٠.٩٠٦
المحور الأول: مشكلات خاصة بالخريج نفسه	٣.١٨	٠.١٤٨	متوسطة	٠.٢٤٦
عدم وجود قاعدة البيانات لمعرفة الاختصاصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل	٣.٦٥	٠.١٦٥	كبيرة	٠.٠٠٠
توفر أعداد كبيرة في نفس الاختصاص	٣.٣٥	٠.١٧١	متوسطة	٠.٠٤٨
المحور الثاني: مشكلات خاصة بقطاع الأعمال	٣.٥٠	٠.١٣٦	كبيرة	٠.٠٠١
عدم الاستفادة المثلى من المعلومات والمهارات التي اكتسبها من الجامعة	٣.٣٩	٠.١٧٧	متوسطة	٠.٠٣٢
عدم القدرة على مواكبة التطورات في المستوى التقني لوسائل الإنتاج	٣.٥٠	٠.١٥٨	كبيرة	٠.٠٠٣

الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل	٤.٢٢	٠.١٥٨	كبيرة جداً	٠.٠٠٠
طريقة التدريس غير متوافقة مع التطورات الحاصلة في سوق العمل	٣.٧٢	٠.١٥٤	كبيرة	٠.٠٠٠
المحور الثالث: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي	٣.٧٢	٠.١١٩	كبيرة	٠.٠٠٠
متوسط العبارات	٣.٤٨	٠.١٠٥	كبيرة	٠.٠٠٠

يبين الشكل البياني رقم (٢) أن متوسط آراء مؤسسات سوق العمل بالمشكلات بقيمة ٣,٤٨ بدرجة كبيرة، أما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بالتعليم العالي بقيمة ٣,٧١ درجة كبيرة، وإن متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بهم أنفسهم كانت بقيمة ٣,٥ دجة كبيرة، بينما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بالخريجين كانت بقيمة ٣,١٨ درجة متوسطة.

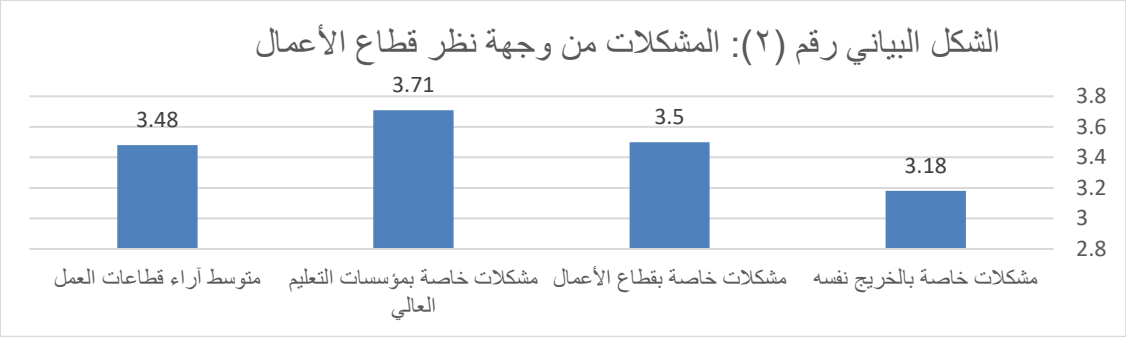

تحليل آراء الخريجين:

يعرض الجدول رقم (٢) متوسط آراء الخريجين بمشكلات خريجي مؤسسات التعليم العالي بالقيمة ٣,٧٢ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، وإن أكبر قيمة كانت ٤,٣٢ لعبارة (ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل)، وإن أصغر قيمة تقييم كانت ٣,٠٥ لعبارة (المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه).

كما يبين الجدول رقم (٢) متوسط آراء الخريجين بمشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي، المحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي بالقيمة ٣,٥٨ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة، متوسط آراء الخريجين بمشكلات خاصة بقطاع الأعمال، المحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل بالقيمة ٤,٠٥ أي توجد مشكلات بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (٢): آراء الخريجين بالمشكلات

المحاور والعبارات	Mean	Std. Error Mean	درجة المشكلة	Sig. (2-tailed)
الجلسات العملية المقررة للمواد الدراسية لا تكسب الطالب المهارات التطبيقية التي يحتاجها في سوق العمل	٣.٦٥	٠.١١٠	كبيرة	٠.٠٠٠
المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه	٣.٠٥	٠.٠٩١	متوسطة	٠.٥٥٥
الساعات المقررة للجلسات العملية غير مستغلة بشكل جيد	٣.٥٠	٠.٠٩٦	كبيرة	٠.٠٠٠
عدد الطلاب الكبير يؤثر على مستوى استفادة الطلبة من الجلسات النظرية والتطبيقية	٣.٣٨	٠.١١٤	متوسطة	٠.٠٠١
عدم كفاءة الكادر التدريسي يؤثر على مستوى كفاءة الطلبة في اكتسابهم مهارات سوق العمل	٣.٧٠	٠.١٠٨	كبيرة	٠.٠٠٠
عدم كفاءة التجهيزات المادية من مخابر ومواد أولية للدروس العملية يؤثر على مستوى إتقان مهارات سوق العمل	٤.١٤	٠.٠٨٨	كبيرة	٠.٠٠٠
سياسة الاستيعاب الجامعي يضعف من كفاءة الجامعة في تأهيل الطلبة بشكل الأمثل	٣.٦٢	٠.٠٨٩	كبيرة	٠.٠٠٠
المحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي	**٣.٥٨**	**٠.٠٥٩**	**كبيرة**	٠.٠٠٠
لا يوجد ارتباط بين الأجور وسنوات الدراسة	٣.٩٥	٠.٠٨٣	كبيرة	٠.٠٠٠
ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل	٤.٣٢	٠.٠٧٤	كبيرة جداً	٠.٠٠٠
قلة المردود المادي للعمل في اختصاصك	٣.٨٨	٠.١٠٠	كبيرة	٠.٠٠٠
عدم اعتماد معايير الكفاءة الحقيقة والانجاز في الترقية وزيادة الأجور والحوافز	٤.٠٥	٠.٠٩٢	كبيرة	٠.٠٠٠
المحور الثاني: مشكلات خاصة بقطاع الأعمال	**٤.٠٥**	**٠.٠٥٦**	كبيرة	٠.٠٠٠
متوسط العبارات	**٣.٧٢**	**٠.٠٤٥**	كبيرة	٠.٠٠٠

يبين الشكل البياني رقم (٣) أن متوسط آراء الخريجين بالمشكلات بقيمة ٣,٧٢ بدرجة كبيرة، أما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بالتعليم العالي بقيمة ٣,٥٨ درجة كبيرة، بينما متوسط آرائهم بالمشكلات الخاصة بمؤسسات سوق العمل كانت بقيمة ٤,٠٥ دجة كبيرة.

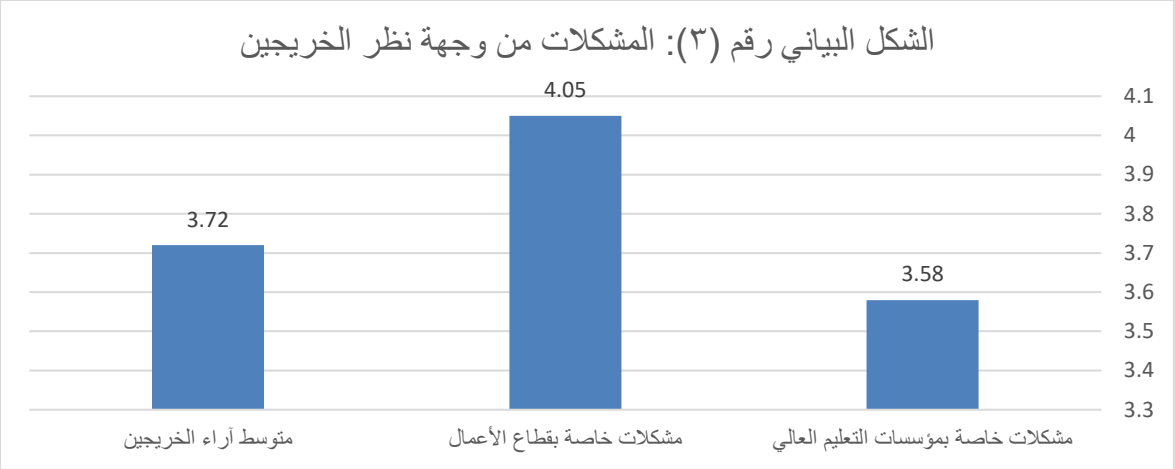

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل والقيمة المتوسطة لمشكلات (الخريجين، قطاع الأعمال، مؤسسات التعليم العالي) من وجهة نظر قطاع الأعمال.

يبين لنا الجدول رقم (١) أن قيمة Sig.> 0.05 للمحور الأول: مشكلات خاصة بالخريج نفسه، بعباراته الثلاث الآتية: (عدم إتقان لغة أجنبية، عدم إتقان تقنيات الحاسب، عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي) أي لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مخرجات التعليم العالي عن القيمة المتوسطة، أي المشكلات الموجودة في المحور الأول غير حقيقية وغير موجودة في الخريجين من وجهة نظر قطاع الأعمال، وهذه النتيجة متفقة مع دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

كما يظهر لنا الجدول رقم (١) أن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الثاني: مشكلات خاصة بقطاع الأعمال، بعبارتيه الآتية: (عدم وجود قاعدة البيانات لمعرفة الاختصاصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، توفر أعداد كبيرة في نفس الاختصاص) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل عن القيمة المتوسطة، وهذه الفروقات إيجابية أي هذه المشكلات

حقيقية ومعنوية، موجودة في قطاع الأعمال، وهذا ما أكدته دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

كما يظهر لنا الجدول رقم (١) أن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الثالث: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي، بعباراته الأربع الآتية: (عدم الاستفادة المثلى من المعلومات والمهارات التي اكتسبها من الجامعة، عدم القدرة على مواكبة التطورات في المستوى التقني لوسائل الإنتاج، الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل، طريقة التدريس غير متوافقة مع التطورات الحاصلة في سوق العمل) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مؤسسات التعليم العالي عن القيمة المتوسطة، وهذه الفروقات إيجابية أي هذه المشكلات حقيقية ومتوسطة ومعنوية، موجودة في مؤسسات التعليم العالي.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء الخريجين والقيمة المتوسطة لمشكلات (مؤسسات التعليم العالي، قطاع الأعمال) من وجهة نظر الخريجين.

يبين لنا الجدول رقم (٢) إن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الأول: مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي، بالعبارات الست الآتية: (الجلسات العملية المقررة للمواد الدراسية لا تكسب الطالب المهارات التطبيقية التي يحتاجها في سوق العمل، الساعات المقررة للجلسات العملية غير مستغلة بشكل جيد، عدد الطلاب الكبير يؤثر على مستوى استفادة الطلبة من الجلسات النظرية والتطبيقية، عدم كفاءة الكادر التدريسي يؤثر على مستوى كفاءة الطلبة في اكتسابهم مهارات سوق العمل، عدم كفاءة التجهيزات المادية من مخابر ومواد أولية للدروس العملية يؤثر على مستوى إتقان مهارات سوق العمل، سياسة الاستيعاب الجامعي يضعف من كفاءة الجامعة في تأهيل الطلبة بشكل الأمثل) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =α ٠,٠٥ بين متوسط آراء الخريجين في المشكلات عن القيمة المتوسطة، أي المشكلات الموجودة في المحور الأول حقيقية وموجودة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الخريجين، عدا عبارة المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه، فهي غير معنوية لأن Sig.> 0.05 وبالتالي هذه المشكلة غير حقيقية وغير موجودة من وجهة نظر الخريجين.

كما يظهر لنا الجدول رقم (٢) أن قيمة Sig.< 0.05 للمحور الثاني: مشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين، بعباراته الأربع الآتية: (لا يوجد ارتباط بين الأجور وسنوات الدراسة، ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل، قلة المردود المادي للعمل في اختصاصك، عدم اعتماد معايير الكفاءة الحقيقة والانجاز في الترقية وزيادة الأجور والحوافز) أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين في مشكلات مؤسسات سوق العمل عن القيمة المتوسطة، وهذه الفروقات إيجابية أي هذه المشكلات حقيقية وموجودة في قطاع الأعمال، وهذا ما أكدته دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات مؤسسات التعليم العالي؟

كما يظهر لنا الجدول رقم (٣) أن قيمة Sig.> 0.05 أي لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مؤسسات التعليم العالي، أي إن مشكلات مؤسسات التعليم العالي موجودة بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (٣): الفروقات بآراء المبحوثين في مشكلات مؤسسات التعليم العالي

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Error Mean	Mean	N	
٠.٢٩٠	١٥٥	- ١.٠٦٢	٠.٠٦٩	٣.٥٨	١١١	آراء الخريجين
			٠.١١٩	٣.٧١	٤٦	آراء قطاع الأعمال

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء مؤسسات سوق العمل ومتوسط آراء الخريجين لمشكلات قطاع الأعمال.

يظهر لنا الجدول رقم (٤) أن قيمة Sig.< 0.05 أي توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات قطاع

الأعمال، أي إن مشكلات مؤسسات سوق العمل موجودة بدرجة كبيرة، وهذا ما أكدته دراسة كيطان والصفار وحسين (٢٠١٢) في العراق.

الجدول رقم (٤): الفروقات بآراء المبحوثين في مشكلات قطاع الأعمال

	N	Mean	Std. Error Mean	t	df	Sig. (2-tailed)
آراء الخريجين	١١١	٤.٠٥	٠.٠٥٦	٤.٤٥١	١٥٥	٠.٠٠٠
آراء قطاع الأعمال	٤٦	٣.٥٠	٠.١٣٦			

النتائج والتوصيات

نقدم فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، والتوصيات التي نراها مناسبة.

أولاً: النتائج:

لقد ناقشنا في هذا البحث تحليل ومعالجة بيانات أهم المشاكل في مخرجات المؤسسات التعليمية، والفجوة بين متطلبات سوق العمل وهذه المخرجات، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

من وجهة نظر رجال الأعمال:

ترى مؤسسات سوق العمل أنه توجد مشكلات بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بدرجة كبيرة، أكبرها أن الشهادة الجامعية وحدها لا تكفي ويحتاج الخريج إلى تأهيل وتدريب للحصول على فرصة عمل، وأصغرها عدم إتقان مهارات الاختصاص العلمي.

قسمت مؤسسات سوق العمل مشكلات الفجوة إلى مشكلات خاصة بالخريج (المحور الأول)، مشكلات بدرجة متوسطة وغير معنوية، ومشكلات خاصة بقطاعهم (المحور الثاني)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية، مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي (المحور الثالث)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية.

من وجهة نظر الخريجين:

يرى الخريجون أنه توجد مشكلات (فجوة) بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بدرجة كبيرة، أكبرها ضيق النشاط الاقتصادي وعدم توفر فرص عمل، وأصغرها المواد المقررة ضمن سنوات الدراسة غير مناسبة لتأهيل الطالب لسوق العمل ضمن اختصاصه.

قسم الخريجون مشكلات الفجوة إلى مشكلات خاصة بمؤسسات التعليم العالي (المحور الأول)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية، ومشكلات خاصة بمؤسسات سوق العمل (المحور الثاني)، مشكلات بدرجة كبيرة ومعنوية.

من وجهة نظر رجال الأعمال والخريجين معاً:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات مؤسسات التعليم العالي، أي هنالك اتفاق على وجود مشكلات مؤسسات التعليم العالي، وهي مشكلات بدرجة كبيرة.

توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة =٠,٠٥ α بين متوسط آراء الخريجين ومتوسط آراء مؤسسات سوق العمل في مشكلات قطاع الأعمال، أي ليس هنالك اتفاق على وجود مشكلات مؤسسات سوق العمل بدرجة كبيرة.

ثانياً: التوصيات:

لقد ناقشنا في هذا البحث تحليل ومعالجة بيانات مؤسسات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم العالي، وكان اهتمامنا منصباً على إظهار أهم المشاكل وترتيبها وتصنيفها في عدة محاور من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل ومن وجهة نظر الخريجين، ويمكننا على ضوء النتائج السابقة أن نقدم التوصيات التالية:

١- يجب دراسة خصائص سوق العمل، لتحديد المهارات والكفاءات المطلوبة في الخريجين لتأهيلهم في العمل، وذلك عن طريق توفير قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي.

٢- اعتماد منهجيات مناسبة لمشاركة مؤسسات سوق العمل للارتقاء بمستوى كفاءة أداء مؤسسات التعليم العالي، مثل توفير فرص تدريبية للأطر التعليمية والتدريبية في ورشها ومشاغلها وتجهيزاتها والتي غالباً ما تكون أحدث وأكثر تطوراً من مثيلاتها في مؤسسات التعليم.

٣- بناءً على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل يعاد تقييم وتحديث وتطوير محتويات المناهج وطرق التعليم النظرية والعملية والاستفادة من جلسات العملي المناسبة للاختصاصات في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات

التنموية التي تنشدها مؤسسات سوق العمل، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية، بالتعاون مع ممثلين لمؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية.

٤- تكوين فريق عمل من الاختصاصيّين الخبراء ومشاركة مؤسسات سوق العمل لإعداد خطة عاجلة لإصلاح مؤسسات التعليم العالي قبل فوات الأوان.

٥- التنسيق بين الجامعات في المناطق المحررة ومؤسسات سوق العمل لوضع الخطط التي تحقق التكامل وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة.

٦- إحداث رابطة الخريجين على مستوى الدولة لبناء قاعدة بيانات لهم، تمكنهم من التواصل مع الخريجين كافة، لمناقشة مشاكلهم والصعوبات التي يواجهونها في سوق العمل، ومدى نجاح مؤسساتهم التعليمية وبرامجها في إعدادهم إعداداً مناسباً لمواجهة هذه الصعوبات أو التحديات.

٧- بما أن هناك علاقةً بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، فيجب العمل على التوفيق بين حاجة سوق العمل إلى هذه الكوادر من جهة وتأهيل هذه الكوادر في الجامعة من جهة أخرى.

٨- يجب العمل على تحديد المقررات المناسبة للاختصاص، والاستفادة من الجلسات العملية بالشكل الأمثل، لأن ذلك يؤهل الخريجين لدخول سوق العمل.

٩- ضرورة فهم سوق العمل لاختصاص الخريج، واستيعابه وتقديم التدريب اللازم على وسائل الإنتاج المتطورة، وأن يكون راتبه مناسبا لعدد السنوات التي قضاها في دراسة هذا الاختصاص.

١٠- العمل على اختيار الاختصاص المناسب من قبل الطالب دون أي ضغوطات من الأهل لأن ذلك يساعده على إتقان اختصاصه واكتساب مهارات أفضل، وبالتالي يحقق له فرص عمل أفضل.

١١- تركيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على بحوث الإنذار لاحتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار.

١٢- التأكيد على التقييم المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي من أجل مواكبة متطلبات التنمية، والعمل على رفع الإنتاجية وتحسين الأداء في جميع الاختصاصات.

١٣- تبنّي نموذج الجامعة المنتجة، ويقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

الآلية المقترحة لمشاركة مؤسسات سوق العمل في قرارات مؤسسات التعليم العالي في المناطق المحررة

إن عملية المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات مؤسسات سوق العمل تتم عادة من خلال قنوات وآليات متعددة، من هذه الآليات ما يأتي:

المشاركة في مجالس الجامعات:

تعد مشاركة مؤسسات سوق العمل في مجالس الجامعات من الآليات الفاعلة والمؤثرة في رسم سياسة التعليم العالي وتحديد محتوى المناهج وتحليل احتياجات سوق العمل من الاختصاصات والمهارات والبرامج.

اللجان الاستشارية:

مشاركة نخبة من المختصين العاملين في مؤسسات سوق العمل في اللجان الاستشارية لمؤسسات التعليم العالي التي تقوم بإعداد وتطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريسية والمواد التعليمية.

اللجان المتخصصة:

تشكيل لجان متخصصة لكل اختصاص أو مجال تقوم بها مؤسسات التعليم العالي ويحتاجها قطاع الأعمال، ومنها لجان المناهج ولجان التجهيزات ولجان الاختبار والتقويم، وهي من اللجان التي يمكن أن تساهم في تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

ملتقى الحوار:

إقامة ملتقيات للحوار بين ممثلي كافة مؤسسات التعليم العالي وممثلي مؤسسات قطاع الأعمال، وممثلين عن المنظمات المختلفة وممثلين عن المجالس المحلية وممثلين عن الوزارات المعنية (التربية والتعليم، التعليم العالي، المالية والاقتصاد، الخدمات) وبالتنسيق مع الجهات المانحة؛ لمناقشة سبل إصلاح هيكلية مؤسسات التعليم العالي لتلبية متطلبات سوق العمل.

المراجع:

١- إبراهيم التميمي، علي خليل (٢٠٠٩)، *دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب*، السودان.

٢- باناعمة، فوزية (٢٠١٩)، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، العدد٤٥١، الجزء الأول، أكتوبر، السعودية.

٣- بوكابوس، مرسلي (٢٠٢٠)، إشكالية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل بالجزائر، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، المجلد ٩، العدد ٠١، الجزائر.

٤- التميمي، علي (٢٠٠٩)، *رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل*، السودان.

٥- داغر، الطراونة، حامد القضاة (٢٠١٦)، *درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل*، دراسات العلوم التربوية، المجلّد ٤٣، ملحق ٥.

٦- أزهار خضر داغر، خليف يوسف الطراونة، "*محمد أمين*" حامد القضاه

٧- العتيبي، منير بن مطني (٢٠٠٩)، *تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي*. كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

٨- الشبتي، إيناس (٢٠٢٠)، دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، المجلد التاسع، العدد الثالث، السعودية.

٩- الصمادي، هشام (٢٠١٦)، *المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن*، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن.

١٠-كيطان والصفار وحسين (٢٠١٦)، *دراسة تجريبية لتقييم الفجوة بين تأثير مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل*، جامعة بغداد، العراق.

١١-منصور وعيسى (٢٠١٨)، الفجوة النوعيّة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية: الأسباب وآليّات المواءمة، *مجلة جامعة الأزهر*، سلسلة العلوم الإنسانية ٢٠١٨، المجلد ٢٠، عدد خاص (c)، غزة.

١٢-يونس مجدي محمد (٢٠١١)، *مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل*، الرياض، السعودية.

١٣-تقرير تلفزيون سوريا، (٢٠٢٢)، *خريجو جامعات الشمال السوري في مواجهة البطالة. أسباب ومقترحات*.

١٤-منسقو الاستجابة السريعة، (٢٠٢١)، *استبانة لـ منسقو الاستجابة، يعكس صورة قاتمة حول البطالة في الشمال السوري المحرّر*.